مشروع الضمّ الإسرائيليّ وسيناريوهات مواجهته

حزيران 2020

تقدير موقف

يحيى قاعود

مدى الكرمل

تمكّن بنيامين نتنياهو من تشكيل ائتلاف حكوميّ، بالتوافق مع منافسه بيني چانتس زعيم حزب "أزرق أبيض"، بعد إجراء انتخابات ثالثة للكنيست الإسرائيليّ في نيسان (2020). نصَّ اتّفاق تشكيل الحكومة (الخامسة والثلاثون) على "فرض السيادة الإسرائيليّة" على مناطق في الضفّة الغربيّة وَفق خطّة "التسوية الأميركيّة"، وسيُعْرَض الاتّفاق لموافقة المجلس الوزاريّ المصغّر ("الكابينيت") في الأوّل من تمّوز العام الجاري (2020).

ربّما يشمل الضمّ الإسرائيليّ منطقة الأغوار والمستوطنات الكبرى، الذي يتوافق مع ما تطرحه خطّة "التسوية الأميركيّة للسلام" في الـ 28 من كانون الثاني (2020). بل إنّ الخطّة تُوغِلُ أكثر من ذلك، حيث تقرّ بالسيادة الأمنيّة الكاملة لإسرائيل على الضفّة الغربيّة، وما يتبقّى من تجمّعات ومعازل فلسطينيّة يمكن أن تقام عليها الدولة الفلسطينيّة بعد موافقتها على شرط السيادة ويهوديّة الدولة؛ وهو ما يَحدو بنا أن نتساءل عن سياسة السلطة الفلسطينيّة في ضوء الإجراءات الإسرائيليّة والأميركيّة ومستقبلها.

أوسلو وما بعدها

بعد توقيع اتّفاق أوسلو عام 1993، أنشأت منظّمة التحرير الفلسطينيّة السلطةَ الفلسطينيّة. ذاك الاتّفاق كان من المفترض أن يُفْضي إلى إقامة الدولة الفلسطينيّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967. بعد انتهاء المرحلة الانتقاليّة، التي حُدّدت بخمس سنوات للتفاوض على قضايا "الحلّ النهائيّ"، بحسب ما قال صائب عريقات أمين سرّ اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وكبير المفاوضين على قناة الجزيرة في الـ 22 من أيّار (2020)، "كان من المقرَّر أن تسير المرحلة الانتقاليّة دون اتّخاذ أيّ طرف إجراءات قبل موعد التفاوض". تنكّرت إسرائيل للاتّفاقيّات التي وقّعتها مع المنظّمة، وشرعت في تفريغ عمليّة السلام من مضمونها، واستمرّت في الضمّ والاستيطان على أرض الواقع، حيث استوطنت "جبل أبو غنيم" عام 1996، واتّخذت غير هذا من الإجراءات التي أوضحت على نحوٍ جليٍّ عدمَ التزام إسرائيل باتّفاق السلام ودفع استحقاقاته.

أمّا على مستوى المفاوضة، فقد أفشل رئيس الوزراء السابق إيهود باراك لقاء "كامپ ديڤيد2" عام 2000، الذي كان من المفترض ضمنه أن تجري تسوية قضايا الحلّ النهائيّ كافّة، والوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينيّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعلى أثرها اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000.

إسرائيل... من إدارة الصراع إلى التصفية

بدأ التعنّت الإسرائيليّ والتنكّر لعمليّة التسوية يتّسع، وسارت إستراتيجيّة إسرائيل على مستويين: الأوّل داخليّ؛ حيث شرعت في مصادرة أراضٍ وبناء استيطانيّ حتّى أصبحنا أمام أكثر من 235 مستوطنة وبؤرة استيطانيّة، ونحو 700 ألف مستوطِن في الضفّة الغربيّة والقدس. أمّا الثاني فخارجيّ؛ حيث سعت إسرائيل إلى زيادة تعاونها وتطبيعها مع الدول العربيّة مستغلّة أحداث المنطقة بمساعدة الولايات المتّحدة، دون تسوية الصراع مع الفلسطينيّين، وبذلك تجاوزت مبادرة السلام العربيّة التي أُطلِقت عام 2002 والتي تنصّ على "الانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة شرط إقامة علاقات طبيعيّة مع إسرائيل".

ردًّا على إستراتيجيّة إسرائيل، توجّهت السلطة الفلسطينيّة إلى الأمم المتّحدة والمجتمع الدوليّ؛ ففي عام 2012 حصلت على صفة دولة بصفة مراقب، وانضمّت إلى العديد من المعاهدات والاتّفاقيّات الدوليّة. كان أهمّ ما تمخّض عنه ذلك انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدوليّة في نيسان عام 2015؛ بالإضافة إلى القرارات الأمميّة التي ترفض الاستيطان في الضفّة الغربيّة والقدس، وكان آخرها قرار مجلس الأمن (2334) في كانون الأوّل عام 2016.

طرقت فلسطين أبواب المحكمة قبل هذا التاريخ مرّات عدّة؛ فقد أودع وزير العدل الفلسطينيّ إعلانًا رسميًّا لدى المحكمة وطلب فتح تحقيق في اعتداء إسرائيل على قِطاع غزّة في العامين 2009 وَ 2014. وفي ما يخصّ الاستيطان، طلبت السلطة الفلسطينيّة من المحكمة في أيّار عام 2018 فتح تحقيق فوريّ في جريمة الاستيطان غير الشرعيّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، عملًا بالمادّة (45) من ميثاق روما.

على الرغم من هذا كلّه، لم يكن التحرّك الفلسطينيّ على المستوى السياسيّ والدبلوماسيّ والقانونيّ، وحتّى الشعبيّ، قادرًا على لجم الاحتلال وسياساته التوسّعيّة، ويعود ذلك لأسباب عدّة، منها الذاتيّ كالانقسام السياسيّ، وعدم وجود إستراتيجيّة فلسطينيّة قائمة على خيارات متعدّدة؛ ومنها ما هو خارجيّ، كدعم الولايات المتّحدة غير المحدود للاحتلال، وردّ المجتمع الدوليّ الضعيف أمام سياسات التوسّع الإسرائيليّة.

رفضت السلطة والمنظّمة معًا إجراءات وسياسات الإدارة الأميركيّة، برئاسة دونالد ترامب، وقطعت علاقاتها مع الولايات المتّحدة بسبب نقل سفارتها إلى القدس في أيّار عام 2018، ورفضت خطّة التسوية التي طرحتها إدارة ترامب. وفي ظلّ إصرار إسرائيل على ضمّ مناطق شاسعة من الضفّة الغربيّة، اتّخذ الرئيس محمود عبّاس في خطابه في الـ 19 من أيّار (2020) في مدينة رام الله قرارًا مؤدّاه "التحلّل من الاتّفاقيّات الموقّعة مع إسرائيل والولايات المتّحدة"، وكذلك "وقف التنسيق الأمنيّ والمدنيّ"، فيما أكّدت منظّمة التحرير في بيانها الصادر بمناسبة ذكرى التأسيس، في الـ 27 من أيّار (2020)، على ما تضمّنه خطاب الرئيس.[1]

[1] الرئيس: نحن الآن في حِلّ من جميع الاتّفاقات والتفاهُمات مع الحكومتَيْن الأميركيّة والإسرائيليّة بما فيها الأمنيّة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيّة - وفا، 2020/5/19. https://bit.ly/3hJix0v

Donald J. Trump
@realDonaldTrump

هذا ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية بعاصمة في أجزاء من القدس الشرقية.

ملحق رقم (١) الخرائط المفاهيمية

Peace To Prosperity, Jan 2020, p41

السيناريوهات المتوقَّعة

في ظلّ قراءة تصريحات وسياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والائتلاف الحكوميّ حول الضمّ من جهة، وتصريحات الرئيس محمود عبّاس والحكومة الفلسطينيّة من جهة أخرى، يمكننا الوقوف عند ثلاثة سيناريوهات رئيسيّة محتملة لمستقبل السلطة الفلسطينيّة.

استمرار الوضع الراهن

ترفض القيادة السياسيّة جميع الإجراءات والسياسات التي تفرضها إسرائيل بدعم من الولايات المتّحدة، وتسعى للردّ عليها من خلال الدبلوماسيّة والقانون الدوليّ والتمسّك بخيار السلام وحلّ الدولتين، كما دعت الدول للوقوف في وجه السياسات الإسرائيليّة وخطّة التسوية الأميركيّة.

في المقابل، قد تذهب إسرائيل إلى ضمّ إجرائيّ - سياسيّ، ومن ثَمّ محاولة تطبيقه على نحو تدريجيّ، دون الذهاب للضمّ بصورة كاملة وفوريّة، ويعزّز تلك السياسةَ الاختلافُ القائم بين الائتلافِ الحكوميّ ومواقيت الضمّ المختلفة، والرفضُ العربيّ والدوليّ لإصرار إسرائيل على ضمّ مناطق كبيرة من الضفّة الغربيّة، فضلًا عن تحذير قيادات عسكريّة في إسرائيل من احتماليّة تصعيد المواجهة في المناطق الفلسطينيّة إذا جرى الضمّ.

على الرغم من ذلك، هناك العديد من الكتابات والدراسات التي تقدّمها مراكز فكريّة في إسرائيل، نحو "معهد بيجين - السادات للدراسات الإستراتيجيّة" -على سبيل المثال- الذي برّر إجراءات الضمّ في أكثر من ورقة سياسيّة، ويوضّح لصنّاع القرار في إسرائيل خطورة التراجع عنه. وقد كتب جيرشون هَكوهين Gershon Hacohen (لواء احتياط) ورقة صدرت عن المعهد جاء فيها أنّ "خطوة الضمّ السياسيّة أقلّ خطورة من الأمنيّة"، ويعلّل ذلك بأنّ إسرائيل لن تكون قادرة على الحفاظ المؤقّت للوجود الأمنيّ في غور الأردن مستقبَلًا.[2]

إسرائيل لن تفوّت فرصة دعم الإدارة الأميركيّة للضمّ قبل الانتخابات الأميركيّة، وفي الوقت نفسه لا تريد مجابهة السلطة الفلسطينيّة من جهة، والدول العربيّة والمجتمع الدوليّ من جهة أخرى، ولا سيّما تلك التي تلتزم معها باتّفاقات سلام -كالأردن ومصر.

لذا، من المحتمل أن تكتفي بالإعلان عن ضمّ تدريجيّ، وقد تبدأ بالكتل الاستيطانيّة الكبرى دون الأغوار. ويبدو أنّ خيار الضمّ التدريجيّ يحظى بإجماع إسرائيليّ - أميركيّ، ومن المحتمل ضمّ ثلاث كتل استيطانيّة هي: "معاليه أدوميم" شرق القدس؛

[2]. Gershon Hacohen, The West Bank's Status Quo is More Dangerous than Applying Sovereignty. BESA Center Perspectives Paper No. 1610, June 19, 2020, https://bit.ly/2ClzfCZ

"أريئل" شمال الضفّة الغربيّة؛ "چوش عتصيون" في جنوبها. التركيز في ضمّ هذه الكتل التي تمتلك حدودًا واضحة، حتّى في حالة التوصّل إلى اتّفاقٍ مع الفلسطينيّين على أساس حدود عام 1967 وتبادلٍ للأراضي، سيجنّب إسرائيل الدخول في نزاع مع الأردن.[3]

التقويض والانهيار

إسرائيل لا تريد انهيار السلطة، كي تستمرّ في تحمّل مسؤوليّة السكّان في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة؛ وإنّما تسعى إلى تقليص وتغيير دَورها السياسيّ إلى دَوْر خَدَميّ للمعازل والكنتونات بعد ضمّ نحو 30% من مساحة الضفّة الغربيّة.

ترفض قيادة الشعب الفلسطينيّ السياسيّة ضمّ 30% من أراضي الضفّة الغربيّة، لانعدام أيّ فرصة لبناء دولة ومستقبل للفلسطينيّين. مع ذلك، لن تُحَلّ السلطة الفلسطينيّة، بحسب تصريحات الرئيس محمود عبّاس، حيث أشار أنّ السلطة ستسعى إلى تعظيم مكانتها "من سلطة إلى دولة تحت الاحتلال"، أي تعزيز مكانة السلطة لا حلّها، وإن لوّحت بأن تحلّ نفسها كأحد خياراتها للردّ على الضمّ الإسرائيليّ.

يُعتبر السيناريو بعيد التحقّق؛ فحتّى خطّة التسوية الأميركيّة التي تُشَرْعِن الضمّ الإسرائيليّ تتحدّث عن دولة على ما تبقّى من أراضٍ (التجمّعات والمَعازل الفلسطينيّة). وإن جرى الضمّ الجزئيّ أو الكلّيّ، فإنّ منظّمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة ستواجه صعوبات وتحدّيات جمّة، أهمّها التحرّك السياسيّ والدبلوماسيّ في المجتمع الدوليّ والمنظّمات الدوليّة لإزالة الاستيطان، وسيؤدّي الضمّ إلى تدهور الواقع الاقتصاديّ والمجتمعيّ في ظلّ التحلّل من الاتّفاقيّات، وإذا استمرّ إصرار الحكومة الإسرائيليّة على الضمّ، فمن المحتمل أن تَنجم عنه تظاهرات احتجاجيّة قد تتحوّل إلى هبّة جماهيريّة ضدّ سياسة الاستيطان. على أيّة حال، ستُفضي تلك الإجراءات والسياسات إلى "تسوية سياسيّة جديدة" في المدى القريب أو البعيد.

[3]. ماهر الشريف، هل يبدأ مخطّط الضمّ بثلاث كتل استيطانيّة كبرى؟. موقع مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 2020/6/11، https://bit.ly/2zLkVTl

المواجَهة والاستمرار

مستقبل السلطة، وقدرتها على مواجهة الضمّ الإسرائيليّ، يعتمدان على الإجراءات والسياسات التي تتّخذها؛ فقد أعلن الرئيس عن سياسته في الـ 19 من أيّار (2020) التي أكّد عليها بيان منظّمة التحرير في الـ 27 من أيّار (2020)، حيث نصّت السياسات على: دعوة الدول إلى رفض خطّة التسوية الأميركيّة، والدعوة لإصدار عقوبات رادعة لمنع الاحتلال من تنفيذ مخطّطها، ومطالبة الدول الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، وملاحقة المسؤولين الإسرائيليّين في المحاكم الدوليّة، وأكّدت القيادة الفلسطينيّة تمسُّكها بخيار السلام، وطالبت أيضًا بدعم الدول العربيّة للوقوف في وجه مخطّطات الضمّ الإسرائيليّ.[4] يبقى الطرح منقوصًا ما لم يشمل خطّة وطنيّة شاملة للتحرّك والمواجهة، والاعتماد على خطابات الرفض لكلّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة التي تعاني من حالة تَشَظٍّ وانقسام.

خاتمة:

إنّ مواجهة الضمّ الإسرائيليّ تتطلّب خططًا عمليّة للتنفيذ وَفق الإمكانيّات المتاحة، ولعلّ التحرّك الجماهيريّ والمؤسّساتيّ والرسميّ للدفاع عن الأرض المهدَّدة بالاستيطان هي أولى الخطوات، على نحوِ ما حدث سابقًا في "الخان الأحمر" وَ "بوّابات المسجد الأقصى". التحرّك الفلسطينيّ على المستويات والصُّعُد كافّة يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في مسارات العمل الأخرى، كالمنظّمات الدوليّة، والمجتمع الدوليّ، والحاضنة العربيّة، وبخاصّة الأردن صاحبة الحدود المشتركة مع فلسطين والمتضرّرة من الضمّ. هذه العوامل والمسارات تتشارك في رسم صورة مستقبل السلطة الفلسطينيّة في ضوء إجراءات الضمّ.

يحيى قاعود

باحث في العلوم السياسيّة وباحث في دائرة العمل والتخطيط الفلسطينيّ – م.ت.ف

[4] بيان صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذيّة في الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة – المنظّمة تعلن انفكاكها وإلغاء الاتّفاقيّات مع دولة الاحتلال، 27 أيّار 2020.